

اضطرابات أوكرانيا؛ هل افتعلتها

«إسرائيل» لتنشيط الهجرة اليهودية؟

■ **حميدي العبدالله**

لدى اندلاع الاضطرابات في أوكرانيا تحدثت وسائل الإعلام عن دور لجانيتين في تفجير هذه الاضطرابات، وإطلاق النار، وقتل عدد من المتظاهرين وإلصاق التهمة بسلسلة يانكوفيتش. الجماعة الأولى هي اليمين المتطرّف الذي تعاون مع النازيين، والجماعة الثانية بعض الجهات اليهودية، ولا سيما بعض الحاخامات.

وفي وقت لاحق برز بوضوح دور «إسرائيل» وجماعات يهودية في دعم الجهات التي أسقطت يانكوفيتش وتشهر العداء لروسيا.

البعض فسّر وقوف «إسرائيل» وجماعات يهودية إلى جانب السلطة الجديدة في أوكرانيا استنادا إلى الحلف الدائم والوثيق بين «تل أبيب» وواشنطن، وطالما أنّ واشنطن هي المحرّك الرئيسي للحوادث في أوكرانيا فمن البديهي أن تساندها «إسرائيل» بكامل قدراتها، وتوظف نفوذها أيّما كان لخدمة المصالح الأميركية كون الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي، وتقدم الدعم غير المحدود لـ«إسرائيل» التي يتوجب عليها ردّ الجميل بالمسارعة إلى مساندها في كل منطقة تخوض فيها مواجهة.

قد يبدو هذا الاستنتاج منطقياً للوهلة الأولى، لكن عرف عن «إسرائيل» أنها لتترجم الحياذ عندما ينشب خلاف أو حتى صراع بين المصادر الرسمية السعودية، علماً أنّ مصادر أخرى لروسيا تعتبر بين هذه الدول التي تحرص «تل أبيب» على عدم استعدادها خوفاً من رد فعلها، وكى لا تعطيلها المبرر لأن تذهب بعيدا بالتعاون، لا سيما على الصعيد العسكري مع أعداء «إسرائيل»، وفي مقدّم هؤلاء الأعداء سورية وإيران، وهذا ما لحظه دبلوماسي «إسرائيلي» عندما فسّر موقف «تل أبيب» الرسمي الحذر من حوادث أوكرانيا، وقال إنّ هذا الموقف يعود إلى «الخوف من قدرة روسيا الكبيرة على الإيذاء». إضافةً طبعاً إلى الدور الكبير الذي يلعبه اليهود في «إسرائيل» من أصل روسي لإبقاء العلاقات بين «تل أبيب» وموسكو بعيدة عن التشنج والعداء. في ضوء هذا الواقع، لا بدّ من أنّ تكون

هناك عوامل أخرى تتصل مباشرة بمصالح جوهريّة للكيان الصهيوني هي التي دفعت بعلاقتها مع روسيا واتخذت مواقف معلنة من الأزمة الأوكرانية مناهضةً لمواقف روسيا، ولعبت دوراً كبيراً في تحريك الاضطرابات وتصعيدها وإيصالها إلى مرحلة الفوضى العارمة.

في الأيام القليلة الماضية تسرّبت بعض المعطيات التي تلقي الضوء على حقيقة الدوافع التي حفزت «إسرائيل» على تفجير الاضطرابات في أوكرانيا والعمل على تصعيدها، والسعي إلى إثارة الفوضى، وتقويض وجود أي سلطة قادرة على توفير الأمن والاستقرار. فقد أعلنت الوكالة اليهودية الأسبوع الماضي «أنّ عدد المهاجرين من الأوكرانيين اليهود إلى «إسرائيل» زاد بنسبة %142 خلال الأشهر الاربعة الأولى من السنة الحالية، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013، وتوقعت «أنّ تزداد هذه النسبة مع تصاعد الاضطرابات» وهذه الزيادة رافقت الأشهر الاربعة التي شهدت الاضطرابات الحادة في أوكرانيا.

معروف أنّ توقف الهجرة إلى فلسطين المحتلة أو تباطؤها يشكل جرس إنذار لـ«إسرائيل»، ومنذ فترة طويلة نسبياً، وتحديداً بعد موجة الهجرة الكثيفة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي تباطأت الهجرة إلى فلسطين تحت تأثير عاملين :

العامل الأول، حالة اللايقين في «إسرائيل» حول قدرة الجيش «الإسرائيلي» على توفير الأمن على النحو الذي كان عليه الحال قبل عقد التسعينات.

العامل الثاني، الأوضاع الاقتصادية في الكيان التي لا توفر مستوى من الرفاه يوزي ما يمكن أن يحصل عليه اليهود في الدول الغربية.

في ضوء تراجع معدلات الهجرة، تلجأ «إسرائيل» عادة إلى افتعال اضطرابات في مناطق يظنها يهود لدفعهم إلى الهجرة.

حدث ذلك في أثيوبيا في الثمانينات والتسعينات لدى تهجير يهود الفلاشا من هناك، ويحدث اليوم في أوكرانيا.

البناء

من يصنع التطرّف الدينيّ في المغرب؟

■ **عبد الفتح نعوم**

في بعض الأحيان يضطر الباحث في العلوم الاجتماعية إلى إخفاء هويته الأكاديمية استدرارا للمعلومات المتعلقة بجمعته معين تمّ تحديده للدراسة، لذلك لا ضير في أن يلاحظ الباحث بانتظام عبئة الدراسة من دون أن يعلن الأشخاص المنتمون إليها ذلك، وقد تجري خلال تلك الملاحظة مقابلات عفوية لا يدرك المعنويون بها الأسباب الحقيقية التي تدفع الباحث إليها، بل إن ظروفها قد تكون متروكة أحياناً مصادفة، والسبب أنّ الناس يخفون بعض المعلومات إذا علموا أنهم موضوع دراسة معينة، أو قد يصنعون ردود أفعالهم إذا علموا.

هذه الملحّة ضرورية لفهم طبيعة النتائج الأولية التي استقيتها من خلال ملاحظاتي ومقابلاتي «الغوية» مع عدد من المنتمين السابقين إلى حركات دينية متشددة، خاصة أولئك الذين تعرّضوا لعلميات ضبط قضائي وتحقيقات أمنية مشددة بعد حوادث 16 أيار، ومعظمهم كنت أقابلهم إما بالمصادفة أو عن سابق معرفة بهم، وتحديداً ممن كانوا هدفاً لتلك الحملات من دون أن تكون لهم أي ارتباطات فكرية أو تنظيمية مع أي حركة، والذين أطلق سراهم بعد انتهاء

لعلّ نماذج تعاطي أعتى الدول الديمقراطية في العالم مع الاهتزازات الأمنية توضح أنه حينما يستنفر العقل الأمني في الدولة يتمّ المسّ بالحرية بشكل جوهري

سطرة التحقيق.

كان بنيامين فرانلكن يقول: «من يقايض الحرية بالامن لا يستحق أياً منهما»، لكن ليس منطقيا التناول الأخلاقي والعاطفى لمثل هذه المواضيع، فالجهاز الأمني في الدول حينما يستنفر للرد على خلل في الامن يقوم بإجراءات كثيرة من شأنها المسّ على نحو أساسي بالحرية، ولعلّ نماذج تعاطي أعتى الدول الديمقراطية في العالم مع الاهتزازات الأمنية توضح أنه حينما يُستنفر العقل الأمني في الدولة يتمّ المسّ بالحرية بشكل جوهري مثلما حدث في الولايات المتحدة عشية حوادث 11 سبتمبر.

لذلك كان منطقياً أنّ تتعامل الأجهزة الأمنية المغربية بأسلوب غاية في الحفاظة مع من تتوافر معلومات حول نشاطاته تقتضي التحقيق معه، فكان الهدف مزدوجا، الضرب على أيدي من اعتقدوا أن الدولة أمر نافل وأن يدها مرتعشة وأهمته، وخلق حالة في المجتمع تكيح أي جنوح ممكن في المجتمع يقلل من هيبته الدولية، كما يحدث هذه الأيام من خلال الاستنفاذ الأمني ضد انفلاتات الناجم عن طيش المراهقين أو الإجراء الاملائي بالعودة. ولعلّ علم الاجتماع الجنائي مختص إلى حد بعيد بدراسة هذه المواضيع سيما في ما يتعلق بالرابط بين الجريمة والمجتمع

تعدّدت مواضيع اهتمامات مراكز الفكر والأبحاث الأميركية، مع الإشارة الى أن أولوية الحوادث الأوكرانية

لا تزال في صدارتها.

يعرض قسم التحليل الأزمّة الأوكرانية من عدة جوانب، أحدها وضعها في سياق تجديد أجواء الحرب الباردة بين القطبين الروسيين كما يرغب أطّاب التشنّد والحفاظة في الجانب الأمريكي. ويسلط الضوء على استراتيجية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتفاعله وردية مع الحوادث والسعي إلى تقادي الأقدام على خطوات غير محسوبة، ما أكسبه ثنابي شعبييه في الداخل الروسي وتميّزه عن تهورّ أطراف محددة في حلف الناتو وعدم الانجرار إلى فخ التدخل العسكري الواسع المنصوب له، بل أضحي جلياً أنه قاب قوسين أو أدنى «من الفوز المتردج بالنقاط» على خصومه الدوليين.

ملخص دراسات مراكز الأبحاث ونشاطاتها

أوكرانيا

تناول صندوق «جيرمان مارشال» تداعيات الأزمة الأوكرانية على تركيا، معرباً عن اعتقاده أنّها «مقلبة على حالة جدل حادة لتحديد موقعها الاستراتيجي ودورها في الترتيبات الأمنية العابرة للمحيط»، منيرا إلى أن الاستراتيجية التركية المعهودة «أعرضت ماضياً عن مواجهة التحديات الجيوسياسية وفضلت النظر إلى مركزية البلاد في الشؤون الإقليمية. واثبتت الحوادث الأوكرانية أنّ نافذة التوجه المذكور شارفت على الإلحاق سريعاً».

ناشدت مؤسسة «هاريتاج» الإدارة الأميركية «تعزيز العلاقات العسكرية المشتركة مع جمهورية جورجيا» لافتة نظرها إلى خطورة اعتمادها على تعاون روسيا في عملية إجلاء القوات الأمريكية من أفغانستان. إذ «تجد موسكو نفسها غير ملزمة بتوفير طرق المرور السالكة» في أعقاب الأزمة الأوكرانية، بينما «عرضت جورجيا استخدام أراضيها وبنيتها التحتية وقدراتها اللوجستية لمرور حلف الناتو ومعداتها، وشرعت في تحديث مطاراتها الرئيسة ومرافق موانئها، وبناء خط للسكك الحديدية ينتهي العمل به العام الجاري ويربط أنذربيجان بتركيا عبر الأراضي الجورجية».

فلسطين المحتلة

استعرض معهد المشروع الأميركي ردود أفعال إيران على أداء منظومة القبة الحديدية معتبرا أنّ «إيران تدرک التحديات التقنية التي تعطلها المنظومة أمام قدرتها على شن هجمات صاروخية، وأنّ قاداتها العسكريين يغامرون بشأن عبور القبة، وقد يتملكهم شعور خاطئ بالثقة وربما توفير الإغراء لشن ضربة أولى إرضاء لخيارات المتشددين الإيرانيين». أما مجلس السياسة المشتركة مع جمهورية جورجيا، عينيه المفاوضات النووية الجارية، معرباً عن اعتقاده أنّ «إيران تناور لكسب مزيد من الوقت. تخفيف الضغوط الغربية يستدعي انخراط الغرب في مزيد من جولات المفاوضات، موضحاً أنّ «نواة المصلحة الإيرانية في كسب الوقت هي تعزيز الوضع الاقتصادي، وما تغير هو قناعة القادة الإيرانيين بأن أفضل السبل لتحقيق ذلك هو عبر الكشف عن المعلومات بدل إخفائها».

حذر معهد المشروع الأميركي من «تنامي اليد الضاربة لسللح البحرية الإيرانية» نظرا إلى رسد عدد من السفن الإيرانية في ميناء جيبيوتي «خاصة أنّ الرسو طلال أراضي شريك أساسي للولايات المتحدة، ما قد لا يثير شهوة

المنهجية العلمية

وجهاز الدولة الوصي على تصنيح القوانين وتنزيلها فيأتي الردع العام كهدف أعلى للردع الخاص وضرورة لحفظ التوازنات داخل المجتمع وكبح بؤر الصراع التي تهدد مصالح من يمسك جهاز الدولة.
دول العالم المعاصر كلها تتعامل بالمنطق نفس.
لكن المشكلة تكمن في كون الدولة الغربية تتعامل بمنطق علّاجي في القضايا الحساسة التي تحتاج تدخلأ أمنيا، وليس ثمة ما يُوْشر على أنّ هناك إرادة سياسية للتدخل الوقائي. فالعينة التي حاورتها جعلني استشف أنّ هناك حقداً دفيناً لدى هؤلاء وغيرهم على السلطة التي تحرمهم من حقهم في الالتزام بالدين وتكرههم على أنّ يعودوا إلى حياة البدع والتشبه بالغرب بعدما هدامم الله إلى سبيل الرشاد؛ معظمهم يعتقدون ذلك جازمين، لذا لم أعد أستغرب حينما أجد أحدهم تخلّي عن لباسه ودفنّه الطويلة لكنه لا يزال يحتفظ بشعار الإجلال والحب «للمجاهدين» ويكره أعمى للشبيعة وللعلمانيين. وهي شعار يخفيها ويعلنها أغلبهم بحسب الضرورة أو يلفظ صياغاتها على نحو يسمح له – بعد مروره من مأكبته الدولة الأمنية– بالاندماج في المجتمع، وتلقى آراءه قدرما من البقول في المجتمع لأن المبرر موجود سلفا وهو الفكر بجمع تظهراته والفساد بمختلف أنواعه ومستوياته.

الجهاز الذكي في الدولة يعرف ذلك جيداً وليس من مهماته أنّ يغير أفكار الآخرين، لكن الاستراتيجية الموضوعة سلفاً لمواجهة مثل هذه الأفكار وأنماط السلوك التي تنجم عنها هي إستراتيجية غير سليمة، إلا إذا كانت مقصودة ! فالمعروف أنّ «عملية الضبط الخشن والميكانيكي» للأشخاص من خلال أعمال آليات القسر والعنف التي تحكرك الدولة استخدامها قد تأتي بالنتائج المرجوة منها، لكن ليس على جميع الأحوال. مثلا قد تنتج الأجهزة المختصة في «تنويب» هذا المنشذ أو ذاك وجعله يصرح بكلام مرغوب، لكن لا ينبغي نسيان الكم الهائل من الحقد الذي أصبح يملكه هذا الشخص حيال الدولة التي أجبرته بمختلف الوسائل على الإفصاح عن خطاب يشعر بأنه غريب عنه بكامل تفصيلاته ومستوياته، وهذا ما يؤكّد له آراءه السابقة في هذه الدولة، كما يصيح كارها للمجتمع الذي يتواطأ معها.

بطبيعة الحال، تقوم أجهزة الدولة بالتحقيق بالدرجة الأولى في مسألة تورّط الأشخاص في أعمال عنف أو عدم تورّطهم، وتتعامل مع دوافع هذه الأشخاص بمنطق الحصول على المعلومات. لكن عمليات الضبط الخشنة تلك تشبه إلى حد كبير مثلثتها التي يتعرض لها الجنود في الجيوش المهنية، غير أنّ تأثيرها ينتهي مع أول اشتباك، وبالتالي عندما يحصل أي اهتزاز للامن تجذ جميع هؤلاء الذي لم يتعرضوا لاستراتيجية شاملة لتغيير رؤاهم وتصوراتهم خلّابا نائمة ينضم إليها الذين تعلموا فنون استخدام السلاح في مختلف بؤر التوتر ولم يجدوا لدى عودتهم إلا سنوات في السجن زادتهم حقداً على الدولة والمجتمع وقابلية للانقسام. الجهات الأمنية في المغرب تتبنى ما يعرف في الدراسات الأمنية بـ«سياسة صفر تسامح»، وبدا ذلك واضحا بعد حوادث 16 أيار، وشرار البود في المغرب الصارم من العائدين من جبهات القتال بعدما تغيرت الاستراتيجية الدولية إزاء ما يجري في سورية تبعاً للخلل الذي أحدثته الاستراتيجية العسكرية السورية في موازين القوى على الأرض بين الجسم المسلح والجيوش العربي السوري، لكن التحقيقات المكتفة والسجن لا تكفي إذا كان الهدف وضع

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الأميركية

أيار شهر النكبة والانتصارات أيضاً

أوكرانيا؛ اختبار لغلبة بوتين على محاولات الاستدراج والتطويق الأميركية

■

استعدادها للمواجهة.

فوجئت الإدارة الأميركية بحالة الانقسام الداخلي حول الوسيلة الأنجع اتباعها في مواجهة روسيا، نظراً إلى تشييع الساسة للثقافة المواجهة منذ ما ينوف على نصف قرن من الزمن، جسدتها الخلافات الحزبية في الكونغرس بين الجمهوريين المحافظين بالمضي في فرض نظام عقوبات متشددة، ونظرانهم في الحزب الديموقراطي الذين تباينت آراءهم حول الأمر. السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام شدد على ضرورة «مقاطعة قطاع الطاقة الروسي، وقطاع المصارف المالية في روسيا، والعمل على الإطاحة بالاقتصاد الروسي. لذلك العمل على توريد السلاح للشعب الأوكراني وتمكينه من الدفاع عن نفسه» لا ينفك الثنائي المتشدّد غراهام–ماكين عن خض الإداة الأميركية على الانخراط مباشرة في الصراع الدائر في أوكرانيا. وهرعت صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى الإصفاة على جانب طرحات الثنائي بالقول أنّ «السلاح المصفود لأوكرانيا هي «دفاعية لكنها فتاكة – تشمل الألغام ضد الدروع والمدافع، وتوفير مزيد من العتاد الذي من شأنه رفع كلفة وخطورة التدخل» الروسي.

مستشار الأمن القومي الأسبق، زبغنيو بريجنسكي، أوضح في مقابلة مع شبكة «إي إن إن» التلفزيونية أنّ الولايات المتحدة والدول الغربية الحليف خلقت ظروفًا مؤاتية لضغط الرأي العام على قاداتها «لتوفير معونات عاجلة لأوكرانيا، ربما ليس عبر تدخل عسكري مباشر، بل بمعدات تسليحية، وأضيف بصراحة أنّه لا ينبغي لنا الإخفاق أو التردد في تحقيق ذلك»، مستندركا أنّه ينبغي تقادي أي تصرفات أو ردود أفعال «من شأنها الحط من مكانة الروس بل التقدم بعرض صفقة لتنجح لأوكرانيا فرصة التحالف بحرية مع الاتحاد الأوروبي والبقاء على علاقة طبيعية مع روسيا في الوقت نفسه، أي وضع مئيل لما هي الحال عليه مع فلندا»، (13 نيسان 2014).

رئيس لجنة العلاقات الخارجية عن الحزب الديموقراطي في مجلس الشيوخ، بوب مندزين، أوضح حجم الانقسام بين أعضاء لجنته على خلفية تقويم الموقف حول روسيا، بخلاف انسجام المواقف بين مندزين ونظيره الجمهوري بوب كوركر في اللجنة المذكورة لدى مصادفتها معا على قرار بجيزن التدخل العسكري الأميركي في سورية، فقبيل اندلاع الأزمة الأوكرانية.

يتسارع إدراك الرئيس أوباما الي حشد قواها للترويج لسياسة «الانخراط الأميركي» في الشؤون الدولية، مستنقفة دعوات المطالبين بالانسحاب من الالتزامات الخارجية والإنفاة إلى ترميم الأوضاع الداخلية. في هذا السياق، برز وزير الدفاع الأميركي، تشاك هيغل، محاضراً مطلع الأسبوع الجاري أمام حشد نخوي «لمجلس شيوخاوغو العلاقات الدولية» محذراً من خطورة دعوات الانكفاء التي «ستترك تداعيات قاسية من شأنها الحاق الضرر بالأميركيين أنفسهم»، وسعى هيغل إلى التوفيق بين مهمة تعزيز القوّة العسكرية الأميركية ومبيتها غير الكافية للجمع بين «الدفاع عن الأمن القومي الأميركي والنظام العالمي» في آن واحد.

آراء

تصوّر لأمن القومي المغربي يحميه من هذا الخطر المحتمل الذي تجعله كذلك مختلف المتغيرات المحيطة، فتتنظيم «القاعدة» بتوسع في صيغة الجهاد المحلي، والاتجاهات الأكثر تطرفا تتقوى خاصة بعد «البيعة الخراسانية».

لحماية النسيج الدولتي والاجتماعي المغربي من هذا الخطر ينبغي بشكل أساسي تخديم ترسانة العلماء وفقهاء القرويين، إنما ليس على النحو المعتمد منذ مدة، فالتسليح والميكانيكية هما ميسمه، والهشاشة هي الوضع الذي يعاينيه المحسوب عليه والقادر على التغلغل في أدقّ البنيات المجتمعية، وهو بذلك لا يستطبع مواجهة خطاب مختلف الحركات الإسلامية من أقصاها إلى أقصاها، ويات واضحا أنّها رغم الاختلافات بينها تراكم لبعضها، فهي تعتمد دغدغة المشاعر والوجدان والخيال، وتغذّي مشروعيها ذلك بحق الناس وحقدهم على السلطة التي تتيح ذلك بالفعل من خلال الواقع غير الزّيه الذي تتمسّح عليه أدواتها، فالأفراد في هذا المشروع تحسب أدمغتهم بخطاب ذي صلاحية معينة ويحوّلون إلى حشود يجمع بينها رفضها الواقع وحلمها بالمستقبل وإيمانها بصدقية أدواتها.

لا اعتقد أنّ الدولة غير قادرة إذا أرادت على صناعة خطاب منبثق من الرؤية المقاصدية للإسلام والمتناغمة

الجهات الأمنية في المغرب تتبنى ما يعرف في الدراسات الأمنية بـ«سياسة صفر تسامح»، وهو ما نراه اليوم في التصرف الصارم مع العائدين من سورية

مع العقيدة الأشعرية والفقّه المالكي وطريقة الجند في التصوف، ووضعها في وجه الخطاب الذي يرى كل ذلك بدعا منكرا وفسادا في العقيدة ويجمع إليه تكفير ما تبقى من ملل في الفكر والسياسة ملظما طلع علينا حديثا المدعو «أبو النعيم». بطبيعة الحال، خطة من هذا النوع قد تأتي بنتائج عكسية إذا لم تكن مدروسة بما يكفي، فإذا أسى استخدامها قد لا تعود سوى بتبريز الخطاب الآخر وتظهيره.

يتفهم المرء أن صناعة هذا الفكر والسماح به كان جزءاً من استراتيجية دولية في فترة الثمانينات، وأن الفترة إليه قد تبرز بين القبيلة والأخرى مثلما حصل في الفترة الأخيرة، لكن ينبغي أيضاً فهم اللحظة فالعالم يتجه صوب تسويات جزء منها وفترتها دحر هذا الفكر الذي نستصيح الخسائر الناجمة عنه أكبر من الأرباح، فهل يمكن للمغرب أن يتعامل مع اللحظة ولو بعقل برغماتي دولتي ويتجه إلى حماية بنية الحكم على الأقل؟ إذا فعل ذلك ستأتي مصلحة المجتمع وثقافته في الطريق، ليس مهما الدافع إلى إحقاق تلك المصلحة. المهم أن نتحقق وأن يامن المغربي على نفسه فورا، فهو على الأقل من يدفع تكلفة جهاز الدولة من عرقه ومن ثروات أرضه.

فيروس «كورونا» ردّ ربّانيّ

على دعم السعودية للإرهاب في سورية

■ **جاك خزمو***

تواجه السعودية رهاناً وباء خطيراً بسبب انتشار فيروس «كورونا» ومصدره الإبل، وتوفى نتيجة الإصابة بهذا الفيروس نحو خمسمئة مواطن سعودي، وما زال المئات يتلقون العلاج، بحسب المصادر الرسمية السعودية، علماً أنّ مصادر أخرى تؤكد أنّ عدد هذه الإصابات أضعاف أضعاف ما يعلن عنه رسمياً، وتحركت منظمة الصحة العالمية حديثاً، وقررت عقد مؤتمر دولي لمواجهة هذا الوباء الجديد بعدما بدأ انتشاره في دول العالم ولم يقتصر على السعودية وحدها.

هذا الفيروس مكتشف منذ عدة سنوات، واقتصر على السعوديين، إلا أنه تفاقم في الفترة الأخيرة. وما السعودية تواجه «هجوما ربّانيا» غربياً بل يأت إليها من الخارج، بل كان صناعة داخلية بسبب التعاطي بين الصحي مع الإبل، خاصة التعامل مع ولاية اليمن العلمي بهذا الفيروس القاتل.

يبدو أنّ ربنا ليست لديه حجارة لضرب السعودية، بل يتعامل معها مثلما تعاملت مع دول عديدة. فالسعودية شجعت الإرهاب والقتل في سورية، وأهدرت مئات الملايين من الدولارات، وربما المليارات، لدعم العناصر الإرهابية لتعيب في سورية دماراً وقتلا، ولضرب سورية وشعبها الشجاع العربي الأصيل في تعامله مع أشقائه العرب.

بل يرسل ربنا عناصر إرهابية إلى السعودية، بل أرسل فيروسا ليعلني قيادة النظام هناك رسالة واضحة بأنكم تدفعون ثمن خطيئة كبيرة اقترفتموها ضدّ الشعب السوري. وهذا «الفيروس» الذي انتشر بسرعة في السنة الأخيرة، كان موجوداً في السعودية، لكنّ المسؤولين بدلاً من هدر الأموال على مواجهته وتحسين الوضع الصحي للشعب السعودي أهدرتها على عناصر إرهابية وسليحين في سورية لتدمير هذا القطر العربي الشقيق الذي قدم الدعم والتأييد لجميع القضايا العربية القومية والوطنية، وتحمل كثيرا نتيجة مواقفه المشرفة.

انتشر هذا الفيروس ليقول للقادة في السعودية: «كفى دعماً للقتل، وتذكروا أنّ من يقتل يقتل، وأنّ الله كبير يعاقب من ابتعد عن تعاليمه السماوية».

لست نتمتع، فالضعب السعودي شقيقنا، وما يواجه يؤلمنا، لكننا نطلب من قادة السعودية التوبة، والتراجع عن سياستهم المدمرة لعالمنا العربي ومصادرة كل ما هو عربي. قلنا مرارا إن الله مع سورية، وهذه حقيقة تجلت في ما تعانيه السعودية الآن من وباء خطير وقاتل وفتاك. فهل يتعظ قادة السعودية ويتراجعون عن مساندة القتل ودعم الإرهاب في سورية وفي أي مكان في العالم، وهل يدركون مغزى ما أنزل الله عليهم من غضب نتيجة مواقفهم الضعيفة المخزية التي ساهمت في استياحة العالم العربي.

نأمل في أنّ يفهم القادة السعوديون الرسالة الربانية لهم، وآلا يواصلوا سياستهم الهدامة، فهذه الرسالة مقدمة لرسائل ربانية أخرى أخطر، ستكون بمثابة عقاب عادل وقاس عمّا اقترفوه وما برحوا يقترفونه من جرم في حق الشعب السوري الشقيق !

*** رئيس تحرير «البيادر» ـ القدس**

(يتبع عدأ جزء ثانٍ)